قانون البلاغة

في نقد النثر والشعر

تأليف

الشاعر الأديب أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي

المتوفى سنة ٥١٧ هـ

تحقيق

الدكتور محسن غياض عجيل

الأستاذ في جامعة بغداد

وجامعة الإمارات العربية المتحدة

مؤسسة الرسالة

مُقـدِّمة المحـقِّق

الحمد لله الذي شرف الإنسان فعلمه البيان واختصه به، وشرف العرب فأنزل كتابه العظيم بلغتها وعلى أساليبها، فخلدها بذلك على الدهر، وكتب لها البقاء والنماء، وصانها من الضياع، وحببها إلى القلوب والنفوس، وسخر لخدمتها والعناية بها مَنْ شرفهم بحملها من الأدباء والعلماء، جيلاً بعد جيل.

والصلاة والسلام على سيد الفصحاء وإمام البلغاء سيدنا الرسول الأعظم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعدُ، فهذا كتاب نفيس قيم من الكتب المؤلفة في خدمة العربية ودراسة أساليبها وبلاغة شعرها ونثرها والكشف عن وجوه الجمال والتأنق والزخرف في آثار النابهين من أبنائها، شعراً ونثراً. وقد كشف المؤلف عن هذا كله بأسلوب أدبي جميل وعبارة رشيقة أنيقة مع حسٍّ نقدي مرهف، وذوق رفيع في أحكامه واختيار شواهده، وما ذاك إلَّا لكونه أديباً شاعراً، من أهل هذه الصناعة، العارفين بأسرارها وأساليبها.

المؤلف:

وهو ، فيما ذكره العماد الأصبهاني، الشاعر الأديب محمد بن

حيدر بن عبد الله بن شعيبان البغدادي (كان شاعراً بليغاً مجيداً، حسن الشعر رقيقه، يسكن سوق الثلاثاء، أعور، وكان من مادحي سيف الدولة صدقة بن منصور) وقد توفي سنة ٥١٧ هـ.

وهذا كل ما نعرفه عن سيرته التي ذكرت مبتسرة موجزة مذيلة بنماذج من أشعاره في معظم المصادر التي ترجمت له[١].

وقد كتب عنه شيخنا الأستاذ محمد بهجة الأثري دراسة قيمة في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[٢] نبه فيها إلى خطأ ما ذكره ابن تغري بردي من جعل وفاة الشاعر سنة ٥٦١ هـ. ورجح أن انصراف شاعرنا لمديح أمراء الحلة المزيديين إنما كان بسبب إعراض ولاة بغداد عنه وعدم حظوته عندهم. ثم عرض لنماذج من أشعاره في موضوعات مختلفة محللاً ناقداً مستشهداً بما ذكره العماد والصفدي من ثناء على شعر الرجل وشاعريته. ويبدو أن الشعر كان أبرز صفاته، وبه شهر وعُرف. وله فيه مقطعات حسان في المديح والغزل والحكمة والرثاء، ومن ذلك ما قاله في رثاء نفسه وهو على فراش الموت:

خليليَّ هذا آخر العهد منكما
ومنّي، فهل من موعدٍ نستجدُّه

(١) انظر في ترجمته: خريدة القصر للعماد الأصبهاني (القسم العراقي) ٢ / ٢١٩ والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٥ / ٣٧٢، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٢ / ٣٩٨ والوافي بالوفيات للصفدي ٣ / ٣٢، والمحمدون من الشعراء للقفطي ١٩٥، والأعلام للزركلي ٦ / ٣٤٤، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٥ / ٣٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الملحق) ١ / ٩٤٢ .

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. المجلد الأربعون، الجزء الرابع أكتوبر ١٩٦٥.

لأنَّ أخاكم حلَّ في دار غربةٍ
يطول بها عن هذه الدار عهدُه

فلا تعجبوا إذ خفَّ للبين رحله
وقد جدَّ في إثر الأحبة جدّه

على أنَّ في الدارين تلك وهذه
له صاحب يهوى وإلف يودُّه

وقد أزمع المسكين منكم ترحلاً
فهل فيكم من صادق يستردّه

وقد اختتم الأستاذ الأثري دراسته القيمة لشعر الشاعر بقوله: (وهذه القلة المروية من شعر أبي طاهر، ورُبَّ قليلٍ كثير، ترينا شاعراً مفتناً ومتمكناً غاية التمكن في مذاهب الشعر وتنويع أغراضه وصياغته في مختلف المقاصد على نحو رائع رائق، تجري فيه السلاسة والرشاقة والإبداع مجرى الأرواح في الأبدان، أمدَّه الطبع والثقافة وامتلاك ناصية اللغة والبيان فزخر شعره بالفكرة والأسلوب والفن والإيقاع)(١).

هذا الكتاب:

غلب الشعر على أبي طاهر وبه عُرف. وعلى هذا ذكرته المصادر التي ترجمت له، فاحتفلت بنماذج شعره والثناء عليه،

---

(١) المصدر السابق.

ولكنها لم تشر إلى كتابه هذا، أو إلى أي جهدٍ له يتصل بالكتابة والتأليف، حتي خفي أمره على العلماء والدارسين لهذا الفن قديماً وحديثاً، فلم نجد له ذكراً في كتب البلاغة ومؤلفيها، فلم يشر إليه ابن الأثير مع من ذكرهم من علماء البلاغة، وكذلك فعل الباحثون المحدثون. فقد استعرض أستاذنا الجليل الدكتور شوقي ضيف أسماء علماء البلاغة وجهودهم العلمية في كتابه عن تاريخ البلاغة وتطورها، ولكنه أغفل ذكر أبي طاهر وكتابه هذا. ولم يشر إليه من علماء هذا القرن إلاَّ بروكلمان، وخير الدين الزركلي، وعمر رضا كحالة، ولعل مردّ ذلك إلى خفاء أمر هذا الكتاب على الناس وعدم سماعهم بذكره. وكانت أول إشارة إليه فيما نشرته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٢١ من نبأ اكتشاف مخطوطة الكتاب في الخزانة الظاهرية بدمشق، فنوهت به وبكاتبه بقولها: (قانون البلاغة، وهو كتاب لطيف الحجم، عُثر عليه بين مخطوطات المكتبة الظاهرية لمؤلفه فخر الدين أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي، تاريخ كتابته سنة ٦٩٢ هـ [١]، وهو يحذو في بحثه عن بلاغة الكلام وفصاحته حذو إمام البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وإذا طُبع ونُشر كان أخا الكتابين وثالث القمرين، وهو فوق ذلك إن لم يعلم البلاغة بقواعده علّمها بأسلوبه وبلاغة كتابته) [٢].

---

(١) هذا وهم. وسنة كتابة المخطوطة الظاهرية هي ٦٠٤ هـ.

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، الجزء الأول، المجلد الأول سنة ١٩٢١ ص ٣١٥.

وأود أن أترك الكلام قليلاً لأستاذنا الشيخ الأثري ليحدثنا عن هذه المرحلة من تاريخ الكتاب في صدر دراسته القيمة عن مؤلفه (قانون البلاغة، كتاب عنوانه يدلُّ على موضوعه، يُعزى تأليفه إلى أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي من شعراء العصر العباسي الوسيط، ويمتاز بجمال الأسلوب وبلاغة العبارة، وبعظم الفائدة وحسن الإمتاع مع صغر جِرْمه. وقد كان هذا الكتاب إلى نحو أربعين سنة خلت مجهول الرسم والاسم عند جمهرة الباحثين والدارسين للبلاغة العربية، فكشف عنه المجمع العلمي العربي وأتاح للناس الاطّلاع عليه والإفادة منه بنشره له في مجلته، وقد وجد نسخته الفذة النادرة نائمة في رفوف دار الكتب بدمشق، وعلى ظهرها اسم مؤلفه: فخر الدين أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي، فكانا غريبين عليه، وأراد تعرّف خبرهما، فنقب عن الكتاب في فهارس المكتبات الكبرى في الشرق والغرب عسى أن يظفر بنسخة ثانية تعزّز النسخة الدمشقية، فلم يقع فيها على ذكر له. ونقب عن المؤلف، الذي عُزي إليه الكتاب، في كتب التراجم والتاريخ، وأطال فيها تنقيبه، فلم يقع فيها على خبره كذلك.

وبعد هذا وذاك لجأ إلى الاستنباء عنهما من العلماء والأدباء، وأعلن ذلك في مجلته مراراً، فلم يَحْلَ من أحد بطائل، وعاوده الأمل في الظفر بخبر المؤلف إذا هو عاود التنقيب عنه كرة ثانية، وبعد لأي أُتيح له العثور على هذا الخبر في كتاب تركي، فرأى عجباً أن تهمل الكتب العربية أديباً وكاتباً بليغاً من أعلام العرب، ويذكره كتاب تركي. ولكن ترجمة أبي طاهر البغدادي في هذا

الكتاب التركي المسمّى (قاموس الأعلام) كانت مختصرة جداً، لا تبلُّ غليل ظمآن، فكلّ ما تضمنته اسمه ونسبته ووفاته وثلاثة أبيات من شعره، أما كتاب قانون البلاغة المعزو إليه في نسخة دار الكتب الدمشقية، فلم يذكر له في هذه الترجمة.

وعند آخر مطافه هذا، وقد قطع أمله في الظفر بالمزيد من أخبار المؤلف كما قطع أمله في الحصول على نسخة ثانية من الكتاب، بادر فنشر الكتاب مُنَجَّماً في أجزاء المجلد السابع من مجلته الزهراء هذه.

وها قد مضى على ذلك خَرْس من الدهر، ولم أرَ من نبس بحرف عن هذا الكتاب البليغ، ولا عن مؤلفه، وهو كما يبدو من قوة أسلوبه وبلاغة عبارته، من أعلام الكتاب الذين جرت الفصحى على أَسَلات أقلامهم أعذبَ ما تكون عذوبة وسلاسة وحلاوة)[1].

ولعلك رأيت معي شدة إعجاب شيخنا الأثري بالكتاب ومؤلفه وأحسست بما يحسه من ألم وغضب لجهل جمهرة الدارسين والباحثين بهذا الكتاب، وخفاء أمره عليهم، مع نفاسته العلمية وعظم فائدته، وجمال أسلوبه. وعلمت أن فضل اكتشافه يعود للمجمع العلمي العربي بدمشق، ولعلك أكبرت معنا تلك الجهود المضنية التي بذلها المجمع للعثور على نسخة ثانية للكتاب أو العثور على ترجمة لمؤلفه.

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الأربعون الجزء الرابع، أكتوبر ١٩٦٥.

فلما أعجزه ذلك وأعياه نشر الكتاب مسلسلاً في مجلته[1] معتمداً على النسخة الوحيدة من مخطوطته التي عثر عليها في الظاهرية، مقدماً لذلك بترجمة مقتضبة للمؤلف اقتبسها من (قاموس الأعلام) لشمس الدين سامي، وهو كتاب باللغة التركية، كما أشار إلى ذلك أستاذنا الأثري. ولا ريب في أن المجمع الدمشقي أحسن صنعاً في ذلك كله، فنشر الكتاب عن نسخة واحدة، مع ما يعتوره من نقص، وما فيها من تصحيف وتحريف، خير من عدم نشره على الاطلاق، والتعريف بمؤلفه وإن كان بأسطر قليلة منتزعة من قاموس تركي للأعلام، خيرٌ من الجهل به والإعراض عنه.

وقد جاءت نشرة المجمع خلواً مما يوجبه التحقيق العلمي من توثيق النصوص، وتخريج الشواهد، والتعريف بالأعلام. ولعل هذا هو السبب في عدم الإشارة إلى اسم الناشر أو المحقق. ثم إن الأستاذ الرئيس العلامة المرحوم محمد كرد علي ضمَّ هذا الكتاب إلى النصوص التي نشرها في كتابه رسائل البلغاء، وأثبته على صورته التي نُشر عليها في مجلة المجمع من قبل من دون زيادة تذكر. ومع أنّه طيب الله ثراه قد أشار إلى ما حققه هو من تلك النصوص وما حققه سواه منها، إلَّا أنه أغفل الإشارة إلى ناشر أو محقق كتابنا هذا في نشرة مجلة المجمع التي ضمّها إلى كتابه. وأنا أرجح أن الفضل يعود إليه في النشرة الأولى، ولو كان الناشر غيره لما بخسه حقه من الاشارة إليه، عندما جعل تلك النشرة ضمن كتابه رسائل البلغاء،

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد السابع سنة ١٩٢٧.

فقد كان الرجل أميناً، لا خلاف في علمه وأمانته العلمية، وقد أشار إلى أسماء محققي وناشري بعض النصوص التي ضمّها كتابه ذاك القيم. ولعله رحمه الله وجد في نفسه حرجاً أن ينسب لنفسه تلك النشرة لإحساسه بما يعتورها من نقص، بعد أن عجز عن العثور على نسخة أخرى للمخطوطة أو ترجمة قيمة للمؤلف.

ثم مرَّ على ذلك نصف قرن من الزمن أو يزيد، ووفقنا الله للعثور على مخطوطة أخرى للكتاب، نقلها المرحوم الشيخ الأديب محمد طاهر السماوي عن (نسخة قديمة سقيمة بالكرخ)، كما نُشرت وحُققت كتب كثيرة ترجمتْ للمؤلف وعَرفت به، فضلاً عما كتبه الشيخ الأثري من دراسته القيمة عنه. فكان ذلك كله مسوغاً مقنعاً للعمل على إعادة نشر الكتاب نشرة علمية محققة، تعتمد على المخطوطتين الشامية والبغدادية، مع التعريف بالمؤلف تعريفاً شافياً كافياً يخرج عن تلك الأسطر القليلة التي ذكرته في ذلك الكتاب التركي.

مخطوطات الكتاب:

وللكتاب كما أسلفنا مخطوطتان أولاهما المخطوطة الدمشقية، التي اعتمدها المجمع في نشرته، ورقمها في دار الكتب الظاهرية ٣٥٥٧، من مجموع عدد أوراقه ٢٦٩ ورقة، وهي نسخة تامة تقع في ١٠١ ورقة [٦٢ أ ق - ١٦٢ أ ق] كتبت بالسواد بخط نسخي قديم مقروء فيه بعض الشكل.

وقد ذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه على الورقة الأولى منه

(قانون البلاغة، ألفه الشيخ البليغ أبو طاهر فخر الدين محمد بن حيدر البغدادي) كما ذكرت عليها بعض تملكات، واحد منها باسم محمد بن أحمد بن أبي بكر التُّستري بتاريخ رمضان سنة **٨٢٣ هـ**، وآخر باسم إسماعيل بتاريخ **١٠٩٦ هـ**.

وختمت ورقته الأخيرة باسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه والناسخ هو عبد الله بن فضل بن أبي نعيم الذي فرغ من النسخ (أوائل شوال سنة ٦٠٤ هـ) في (مقام يوزاغج) ولم نهتد لمعرفة الناسخ ولا ندري أين مقام يوزاغج هذا إذ لم نجد له ذكراً في كتب البلدان[1].

والنسخة قديمة جداً، كما ترى، قريبة العهد بالمؤلف، فقد نسخت بعد وفاته بسبع وثمانين سنة.

وثانيتهما: المخطوطة البغدادية، التي وجدنا صورتها في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد، وهي منقولة عن المخطوطة التي تحتفظ بها مكتبة الامام الحكيم العامة بالنجف الأشرف. وقد كتبها بخط جميل حسن المرحوم الشيخ محمد طاهر السماوي عن (نسخة سقيمة قديمة) بالكرخ ببغداد، في أوائل المحرم من سنة **١٣٥١ هـ**. ولم يشر الناسخ رحمه الله إلى تاريخ كتابة تلك النسخة القديمة السقيمة التي نقل عنها.

ومع أنني اعتبرت المخطوطتين، مخطوطة واحدة، يكمل بعضها نقص بعض، إلاَّ أن جلَّ اعتمادي كان على النسخة الظاهرية

---

(١) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٣٣٣.

لقدمها. ولم أغفل الإفادة من بعض حواشٍ وملاحظات جاءت على نشرة مجلة المجمع، مع الاشارة إلى ما في تلك النشرة أحياناً من نقص أو وهم أو تصرف. وقد رمزت للمخطوطة الظاهرية بحرف (ظ). ولمخطوطة السماوي بحرف (س) ولنشرة المجمع بالحرف (ن)، في حواشي الكتاب.

وقد حاولت، قدر جهدي ومبلغ علمي، أن أحرر النص في أكمل صورة مستطاعة، مع المقارنة بين النسختين، والإشارة إلى مواضع النقص والزيادة ومواضع الخلاف والتصحيف والتحريف، وقد حرصت على توثيق وتخريج المئات من الشواهد الشعرية والنثرية التي حفل بها الكتاب، واعتذرت عمّا عجزت عن تخريجه، وهو قليل نادر، ولم أتوسع في تعريف الأعلام التي ورد ذكرها في الكتاب، لا سيما المشاهير منهم، وإنما اقتصرت على تعريف موجز لكل منهم.

كما حرصت على الاشارة إلى المصادر والكتب التي ذكرت كل موضوع من موضوعات الكتاب، إتماماً للفائدة وتيسيراً على من أراد التوسع والبحث في أيٍّ منها.

موضوعات الكتاب ومنهجه:

والكتاب دراسة نقدية قيمة ممتعة لأساليب العرب وفنون بلاغتها في نثرها وشعرها، وما تصطنعه من وسائل التجميل والتأنق والزخرف في كلامها. وقد بدأه المؤلف بتعريف البلاغة وجعل ذلك جواباً لمن سأله عن البلاغة ورغب إليه في بيان حدودها ومحاسنها. ولا

نعلم من سأله ذلك، ولمن ألف كتابه هذا، ولعله ألفه لأحد ممدوحيه من أمراء الحلة المزيديين.

وقد فعل المؤلف ما فعله علماء النقد قبله من تأسيس دراساتهم النقدية على أسس بلاغية، فجعل كتابه في قسمين متميزين، درس في الأول بلاغة النثر ومذاهب الكتاب فيه، وما يصطنعون فيه من وسائل التأنق والزخرفة مما تشتمل عليه مباحث البلاغة من البيان والمعاني والبديع، ثم وقف على ما يعتور ذلك النثر من عيوب تتصل بألفاظه ومعانيه من التكرار وفساد المقابلات والتقسيم والتفسير والاستحالة والامتناع والتناقض، واستعمال الوحشي المتروك وقبيح الخطاب، مع الإبانة عن فضل اللسان والبلاغة والكتابة، والوقوف على مسألة السرقات وحدّها. وعيوب المنطق وما يعتري بعض الناس من العجز عن نطق بعض الحروف العربية.

وعلى هذا النحو من الدرس والتفصيل، سار في القسم الثاني من كتابه الذي أفرده لنقد الشعر وبلاغته، وقد بدأه بالحديث عمّا يلتمسه الشعراء في أشعارهم من فنون البديع، فعدَّ منها أربعة وأربعين محسّناً بديعياً، وقد كانت تلك المحسّنات عند ابن المعتز ثمانية عشر محسّناً، ثم زادها قدامة ثلاثة عشر وأوصلها أبو هلال العسكري إلى خمسة وثلاثين وكذلك فعل ابن رشيق، ثم زاد فيها صاحبنا فجعلها أربعة وأربعين، وتلاه أسامة بن منقذ فأورد منها خمسة وتسعين، ثم بالغ ابن أبي الأصبع المصري، وتكلف وتمحل، حتى أوصلها إلى مائة واثنين وعشرين محسّناً[1]

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ، الدكتور شوقي ضيف ٣٥٨.

وهو كغيره ممن سبقه وممن تلاه من المؤلفين في هذا الباب، قد أدخل في البديع موضوعات متصلة بعلمي البيان والبديع. كما تحدث عن صناعة الشعر وما يستحب فيه من براعة الاستهلال وحسن التخلص ومشاكلة الألفاظ للمعاني ودواعي الشعر واختلاف الشعراء في قوة الطبع ودقة الصنعة والمختار من الشعر ومذاهب العلماء في اختياره ونقده. ثم تلا ذلك بذكر النقد وحدّه وشروطه وما ينبغي أن يتوفر من مؤهلات لأصحابه والقائمين عليه.

ولأن المؤلف أقام دراسته هذه على أسس بلاغية وفصل دراسة النثر عن الشعر، ولأنَّ تلك المحسّنات والزخارف مما استخدمه الكتّاب والشعراء على حدٍّ سواء، فقد اضطر أحياناً إلى ذكر الموضوع الواحد مرتين، مرة في النثر ومرة في الشعر.

وقد ختم المؤلف كتابه هذا معتذراً عن صغر حجمه، فقال: إنه بلغ بقلة لفظه وعدم الإطالة فيه إلى ما يريده من بيان صناعة الشعر وأسسها وقواعدها، وأن من أراد طلب هذا العلم، وجد في كتابه مقنعاً وعلماً نافعاً من غير إطناب مخلّ ولا إطالة مملة.

وقد أشار المؤلف ثلاث مرات، في القسم الأول من كتابه عن النثر، إلى كتاب له في الشعر، ذكره أول مرة في حديثه عن نعوت الألفاظ في موضوع المتجانس فقال: (فمثل هذا في الكلام الموزون، بإزاء هذا المنثور كثير، ويسمى المتجانس، وقد شرحت حاله في كتاب الشعر).

وذكره مرة ثانية عند إشارته لحديث أم زرع فقال: (وقد ذكرنا منه صدراً في كتاب تقدير الشعر).

وذكره ثالثة في حديثه عن التمثيل في النثر، فقال: (وهو أيضاً مستعمل في العبارة الشعرية، وقد ذكرنا وجه استعماله في الشعر في الكتاب الذي أفردناه في البلاغة الشعرية).

وأنا اعتقد أن (كتاب الشعر) الذي ذكره أول مرة، وكتاب (البلاغة الشعرية) الذي ذكره في المرة الثالثة، هما كتاب واحد، وهو القسم الثاني من كتابه هذا، الذي جعله خالصاً لدراسة الشعر وبلاغته، وآية ذلك أننا وجدنا فيه ما أشار إليه من ذكر الجناس والمماثلة في الشعر.

أما الكتاب الذي سمّاه (تقدير الشعر) وقال: إنه ذكر فيه صدراً من حديث أم زرع وسائر الأعرابيات اللائي هنَّ في حديثها، فنعتقد أنه كتاب آخر مستقل وهو غير القسم الثاني من كتابنا هذا. إذ لم نجد فيه إشارة لحديث أم زرع ولا ذكراً لها.

ومع أن المؤلف لم يشر إلى المصادر التي أخذ عنها مادة كتابه هذا، فمما لا شك فيه أنه أفاد كثيراً ممن سبقه في هذا العلم، كابن المعتز وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري وابن رشيق وابن طباطبا، لا سيما ونحن نلاحظ تشابهاً بين مادة كتابه هذا وكتابي أبي هلال وابن طباطبا على وجه خاص، سواء ما اتصل منها بالموضوعات أو التبويب أو الشواهد، ولا ريب أن كثيراً ممن تلاه في هذا العلم قد أفاد من كتابه هذا، كأسامة بن منقذ في نقد الشعر، وابن أبي الأصبع المصري في تحرير التحبير والنويري في نهاية الأرب والتنوخي في الأقصى القريب والحلبي في حسن التوسل وغيرهم.

وبعدُ، فلعلي أطلتُ عليك في مقدمتي هذه المتواضعة للكتاب، ولا أريد أن أختمها إلاَّ بعد أن أفي نفراً كريماً من شيوخ العربية وأساتذتها الأجلّاء، بعض حقهم من الشكر والامتنان والتجلة والإكبار، فقد كان لكل منهم يد بيضاء وفضل سابغ، في إخراج هذا الكتاب للنور وتيسيره للناس، وهم الأستاذ الرئيس محمد كرد علي رحمه الله، وقد اكتشف المخطوطة الأولى للكتاب ونشرها أول مرة، كما أسلفنا، والمرحوم الأديب الشاعر محمد طاهر السماوي الذي كان له فضل نسخ المخطوطة الثانية، فحفظها من الضياع وصانها من عاديات الزمن، والأستاذ الشيخ محمد بهجة الأثري، وهو أول من عرّف بمؤلف الكتاب ودرس شعره دراسة قيمة مفصلة، وأول من شجعني على تحقيق هذا الكتاب وإعادة نشره، وأستاذنا الكريم الدكتور جميل سعيد، الذي كان له فضل مراجعة عملي هذا وتقويمه بملاحظات مفيدة قيمة، والأستاذ الكبير أحمد راتب النفّاخ الذي أرسل لي متفضلاً صورة المخطوطة الظاهرية.

والله أسأل أن يتمَّ الفائدة بهذا الكتاب، ويجعل عملي فيه خالصاً لوجهه الكريم، وله الحمد مبتدأً وختاماً، وله المنة والفضل جميعاً.

محســـن غياض عجيل

مدينة العين من أعمال إمارة أبو ظبي
غرة محرم الحرام سنة ١٤٠١ هـ
٩ نوفمبـــر ١٩٨٠ م

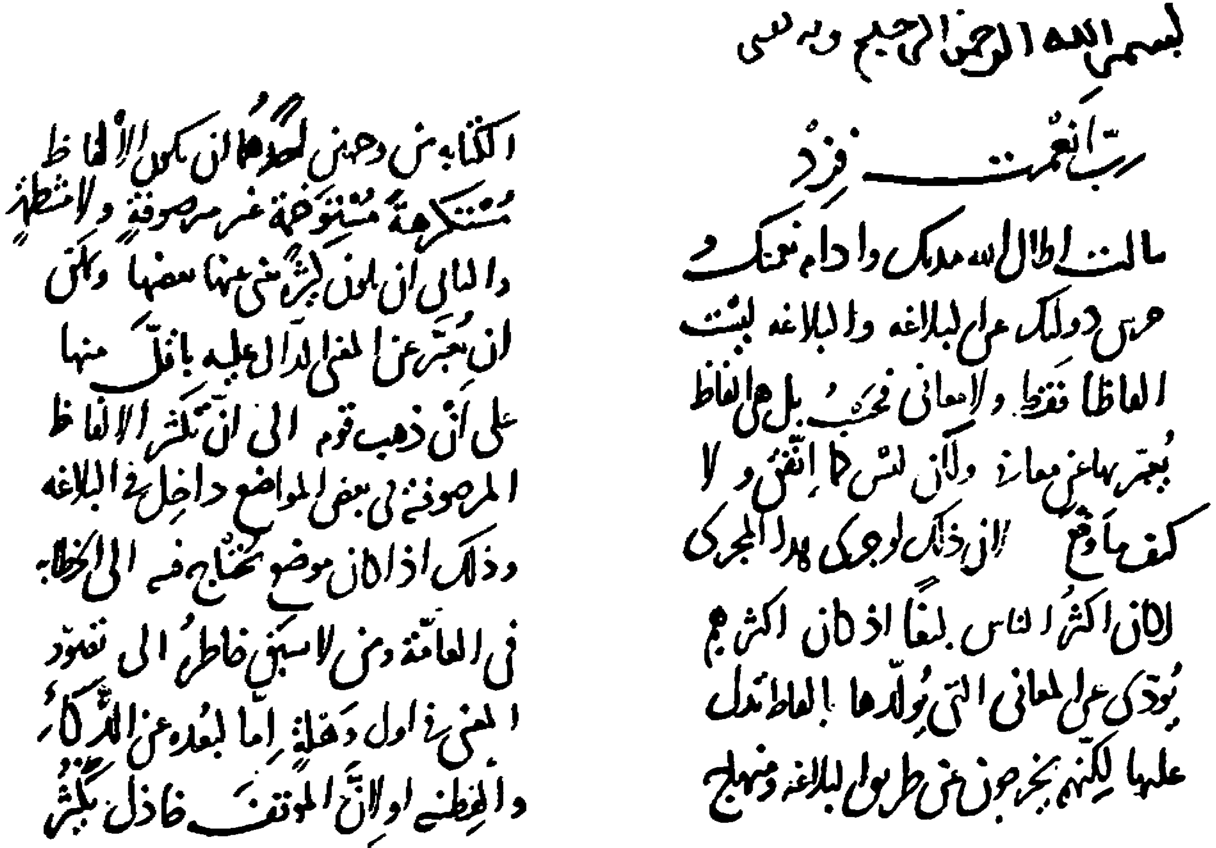

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

رب أنعمت فزد

سألت أطال الله مدتك وأدام نعمتك
عن حدود لك من البلاغة والبلاغة ليست
ألفاظا فقط والمعاني فحسب بل هي ألفاظ
يعبر بها عن معان ولكن ليس كما اتفق ولا
كيف ما وقع إلا أن ذلك لو جرى هذا المجرى
لكان أكثر الناس بلغاء إذ كان أكثرهم
يؤدي عن المعاني التي يريدها بألفاظ تدل
عليها لكنهم يخرجون عن طريق البلاغة ومنهاج

الكتابة من وجهين أحدهما أن تكون الألفاظ
مستكرهة مستوخمة غير مرصوفة والاشتطاط
والثاني أن يكون أكثر معناها بعضها ولكن
أن يعبر عن المعنى الدال عليه بأقل منها
على أن ذهب قوم إلى أن تكثير الألفاظ
المرصوفة في بعض المواضع داخل في البلاغة
وذلك إذا كان موضع يحتاج فيه إلى الخطاب
في العامة ومن لا يسبق خاطره إلى تصور
المعنى في أول وهلة إما لبعده عن الذكاء
والفطنة أو لأن الموقف فاذل يكثر

صورة الورقتين الأولى والثانية من المخطوطة الشامية

قانون
البلاغة لمحمد بن حيدر
قال ... البغدادي
بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

سألت أطال الله مدتك وأدام نعمتك وحرسه ولنبك عن البلاغة والبلاغة
ليست ألفاظا فقط ولا معاني فحسب بل هي ألفاظ يعبر بها عن معان ولكن
ليس كما اتفق ولا كيفما وقع لأن ذلك لو جرى هذا المجرى لكان أكثر الناس
بلغاء إذ كان أكثرهم يؤدي من المعاني التي يولدها بألفاظ تدل عليها لكنهم
يخرجون عن طريق البلاغة ومنهاج الكتابة من وجهين أحدهما أن تكون
الألفاظ مستكرهة مستوخمة غير مصونة ولا منتظمة والثاني أن تكون
كثيرة يغني منها بعضها ويمكن أن يعبر عن المعنى الدال عليها بأقل منها على أنه
ذهب قوم إلى أن لتكثير الألفاظ المترادفة في بعض المواضع دخلا في البلاغة
وذلك إذا كان موضع يحتاج فيه إلى الخطابة في العامة ومن لا يسبق
خاطره إلى تصور المعنى في أول وهلة إما لبعده عن الذكاء والفطنة أو
لأن الموقف موقف يكثر فيه اللغط والضجة فيحتاج إلى إشباع المعنى وتوكيده
وتكريره لمن لا يمكنه السبق إلى تحصيله إلا بالألفاظ المترادفة وهي التي
يدل الكثير منها على معنى واحد بعينه مثل أن يقال في صفة السيف الحسام
الباتر الجراز القاطع وفي وصف الشجاع البطل القاتل النجد الباسل
وفي وصف الجواد الخرق الباذل الجم النائل الكثير الفواضل الغزير النوافل
وفي سائر الأوصاف على هذا وهذا يقع في باب المكاتبات بالفتوح
والعهود والعساكر والعقود وما جرى هذا المجرى وكذا السبب
قال بعضهم في وصف كاتب بليغ إن أخذ شبرا كفاه وإن شاء ولطومارا
أملاه يذهب بهذا القول إلى أن البليغ يحتاج في موضع إلى الإطالة والإطناب
كما يحتاج في آخر إلى الاختصار والإيجاز إلا أن أكثر ما عليه الناس في
البلاغة لفظ الاختصار وتقريب المعنى بالألفاظ القصار حتى إذ ...
... اللغة قنا أتم المقتدرين وهذا مذهب العرب وعادتهم

صورة الورقة الأولى من المخطوطة البغدادية

قانون البلاغة

في نقد النثر والشعر

تأليف

الشاعر الأديب أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي

المتوفى سنة ٥١٧ هـ

القسم الأول
في بلاغة النثر ونقده

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي، ربي أنعمت فزد

تعريف البلاغة

قال فخر الدين أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي:

سألتَ، أطال الله مدتك، وأدام نعمتك، وحرسَ دولتك، عن البلاغة. والبلاغة ليست ألفاظاً فقط، ولا معاني فحسب، بل هي ألفاظ يُعبر بها عن معانٍ، ولكن ليس كما اتفق، ولا كيفما وقع، لأن ذلك لو جرى هذا المجرى، لكان أكثر الناس بليغاً، إذ كان أكثرهم يؤدي عن المعاني التي يولّدها بألفاظ تدلُّ عليها، لكنهم يخرجون عن طريق البلاغة، ومنهاج الكتابة من وجهين، أحدهما: أن تكون الألفاظ مستكرهة مُستوخَمة، غير مرصوفة ولا منتظمة. والثاني: أن تكون كثيرة يغني عنها بعضها، ويمكن أن يُعبر عن المعنى الدالّ عليها بأقلّ منها.

على أنه ذهب قوم إلى أن تكثر[1] الألفاظ المرصوفة في بعض المواضع داخلٌ[2] في البلاغة، وذلك إذا كان موضع يُحتاج فيه إلى

---

(١) في س (لتكثر)

(٢) في س (دخلاً)